

Distr.
GENERAL

S/1998/759
14 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه البلاغ الصحفي الذي أصدرته اليوم وزارة الخارجية الإثيوبية، بعنوان:
"تسهيلات منظمة الوحدة الأفريقية واستجابة إريتريا".

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

المرفق

تسهيلات منظمة الوحدة الأفريقية واستجابة إريتريا

في الوقت الذي تدخل فيه أزمة العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا أسبوعها الرابع عشر، تجد السلطات الإريترية أنها تقترب أكثر فأكثر من طريق مسدود، لأن الحقائق تعمل ضدها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على أثر اجتماع اللجنة الوزارية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد مؤخرا في واغادوغو، لمعالجة الأزمة، حيث أعطي الجانبان النتائج التي توصلت إليها اللجنة، ومفادها أن منطقة بادم كانت تحت الإدارة الإثيوبية قبل الفترة من ٦ إلى ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، قامت السلطات الإريترية بتغيير أساليبها مرة أخرى.

وفي وقت سابق، أكد رئيس إريتريا نفسه، لأكبر لجنة موقرة وهي لجنة رؤساء الدول الأفريقية التي قامت بزيارته أن قوات إريتريا كانت موجودة بصورة دائمة في بادم وأنها موجودة هناك لتبقى، ولا ينبغي أن يطلب منها أن تنسحب من أراضيها، الأمر الذي حدا بلجنة منظمة الوحدة الأفريقية على أن تقرر بصورة نهائية الجهة التي كانت تدير بادم قبل ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. ومن الواضح أن هذا الزيف الفاضح الذي أبلغ إلى رؤساء الدول بكل وقاحة وجرأة يرمي إلى تقويض قرار الاجتماع الرابع والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي طلب عمليا، إلى إريتريا، باعتماده الاقتراح القاضي بقيام الولايات المتحدة ورواندا بدور المنسق، أن تسحب قواتها من الأراضي الإثيوبية التي احتلتها بالقوة.

لقد صدر القرار الآن، وأمام الأدلة التي لا تقبل الجدل، فقد أكدت لجنة منظمة الوحدة الأفريقية بصورة قاطعة أن بادم كانت تحت إدارة إثيوبيا، فكشفت بذلك القناع عن الأكذوبة التي قيلت لها على أعلى مستوى في أسمرة. ولكن اللجنة لم تقف عند ذلك الحد. بل صرحت بأن ما حدث في بادم في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيار/ مايو يشكل عنصرا أساسيا من عناصر الأزمة، وأن التحدي يتمثل في إيجاد حل لتلك المشكلة، في إطار تسوية شاملة للنزاع بجميع أبعاده.

وليس بوسع إريتريا أن تقبل بالنتائج التي توصلت إليها منظمة الوحدة الأفريقية لأنها تكشف كذبة أساسية كانت حجج إريتريا تستند إليها. وقد كانت إريتريا تتوقع أن تكون النتائج التي ستتوصل إليها

منظمة الوحدة الأفريقية سيئة بالنسبة لهم. وذلك هو السبب الذي أعربوا من أجله عن تحفظات على اختصاصات لجنة السفراء فيما يتعلق بإدارة بادم وضواحيها. ولما كانوا يتوقعون الأسوأ، فقد بدأ القادة في أسمره يشيرون إلى مسألة بادم بوصفها مسألة "تافهة"، "ثانوية" - تحويل للأنظار. إلا أن العدوان لا يمكن أن تعتبره منظمة الوحدة الأفريقية تافها، والتصميم على ألا تسمح بالمكافأة عليه لا يمكن أن يكون بمثابة تحويل للأنظار.

هل يعتبر إرسال الجيش الإريتري عبر الحدود تتقدمه ثلاثة ألوية ميكانيكية لاحتلال منطقة تبلغ مساحتها ٤٠٠ كيلومتر مربع، مسألة تافهة؟ وما هو الثانوي بالنسبة لها مع أن من المعلوم أن العدوان الإريتري في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية يعد تهديدا للسلام، أو خرقا للسلام؟ وكيف يمكن وصف سبب النزاع على أنه تحويل للأنظار؟ ليس بوسع المرء إلا أن يستنتج أنه لا يمكن أن يعتبر مثل هذا العمل تافها إلا بالنسبة للمعتدي. أما بالنسبة للمعتدى عليه، فإنه عدوان. إنه جريمة تنتهك القانون الدولي المتعلق بحرمة سيادة الدول وسلامة أراضيها.

وما تقوله إريتريا اليوم هو ما يلي: حسنا، قد تكون إثيوبيا هي التي كانت تدير بادم قبل أيار/ مايو ١٩٩٨، إلا أن هذه الإدارة غير شرعية. وحتى فيما سبق بدأ القادة الإريتريون يلمحون إلى أن إثيوبيا قامت فعليا في عام ١٩٩٧ بالاعتداء على منطقة بادم وأن ذلك الإقليم لم يكن في أيدي الإثيوبيين إلا منذ ذلك الحين.

إلا أن هذه هي بداية كذبة أخرى، ونقترح أن تلجأ إريتريا إلى إضاعة الوقت بنشرها لأن الحقائق، مرة أخرى، لا تساعد على ذلك.

- هل قامت إثيوبيا في عام ١٩٩٤ بإجراء تعداد عام للسكان في بادم، سجلت فيه ٦ ٤٢٥ نسمة في البلدة والأحياء المحيطة بها، لأنها كانت في أيدي الإريتريين؟
- وهل أجري في منطقة بادم في الفترة ما بين حزيران/يونيه ١٩٩٢ وشباط/فبراير ١٩٩٦ ما لا يقل عن ستة انتخابات إثيوبية لأنها كانت في أيدي الإريتريين؟
- وهل انتخبت بادم عضوا يمثلها في البرلمان الإثيوبي لأنها موجودة في إريتريا؟
- وهل توجد في بادم حكومة محلية إثيوبية وحكومة مقاطعة وحكومة بلدية إثيوبية وهيئة قضائية إثيوبية وجمعيات فلاحية محلية إثيوبية وشرطة إثيوبية، ومدرسة إثيوبية ومركز صحي إثيوبي لأنها كانت في إريتريا؟

ولماذا كانت الإدارة الإثيوبية تصدر تراخيص التجارة لرجال الأعمال من بادم؟ هل لأن بادم كانت إريتريّة؟

كيف يمكن لإريتريا أن توضح الرسائل الـ ٢٨ أو أكثر التي بعثت بها الهيئات الرسمية الإريتريّة المحلية عبر الحدود إلى الإدارة الإثيوبية لبادم تطلب منها التعاون بشأن هذه المسألة أو تلك؟ وما فتئت السلطات الإريتريّة تخاطب إدارة بادم، بصورة رسمية وخطية، منذ استقلال إريتريا الرسمي في عام ١٩٩٣ ولسنوات قبل العدوان الذي شنته إريتريا على إثيوبيا، معترفة بالإدارة على أنها إدارة محلية قانونية تابعة لإثيوبيا. إن هذه الأدلة وغيرها من مجموعة الأدلة الضخمة هي التي اضطرت لجنة السفراء لتقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن تخلص إلى استنتاج مفاده أن بادم كانت تحت الإدارة الإثيوبية حتى العدوان الإريتري.

ونرى أن القادة الإريتريين يحسنون صنعا بوضع حد لاختلاقهم قصصا جديدة وإحاكة مؤامرات جديدة ومواجهة ما لا مفر منه. فالحقائق لا تساعد.

ومن الواضح، أن ما تحاول إريتريا عمله هو محاولة إفشال جهد آخر تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية لصنع السلام - كما فعلت الولايات المتحدة ورواندا وجميع الآخرين من أصحاب النوايا الحسنة الذين حاولوا أن يمدوا يد العون. وينبغي أن تعترف منظمة الوحدة الأفريقية بذلك وأن تتصدى لهذه الحيلة تبعا لذلك.

أما بالنسبة لإثيوبيا، فإننا لم نوافق على جهود منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى التحقق من الجهة التي كانت تدير المنطقة قبل أيار/ مايو ١٩٩٨ ونتعاون معها لأننا كنا نحتاج إلى دليل بأن بادم تنتمي إلى إثيوبيا. ولقد تعاوننا مع هذا الجهد، بالرغم من أنه مؤلم، لأننا نحترم منظمة الوحدة الأفريقية ونرغب في تيسير مهمتها ذات النية الطيبة. ومن الواضح بالنسبة لنا أن منظمة الوحدة الأفريقية ستقضي في المسألة لصالحنا. فالحقائق لا يمكن تغييرها بالرغم من كل شيء، والحقائق هي إلى جانبنا.

إننا نود ببساطة أن نطلب إلى منظمة الوحدة الأفريقية وإلى جميع المعنيين بالتوصل إلى حل لهذه الأزمة بأنه ينبغي ألا يسمح للجولة الجديدة من الاختلاق التي تقوم بها السلطات الإريتريّة كما ينبغي اتخاذ الخطوات الملائمة لتسليط الضغوط اللازمة على أسمرّة للاستماع إلى صوت العقل واتخاذ الخطوات الحاسمة من أجل حل الأزمة بالوسائل السلمية.

١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨
